

أثر الصدمات في أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي والسياسات الاقتصادية دراسة حالة العراق للمدة (2003-2016)

خديجة عدنان حميد

ماجستير إحصاء

مدير شعبة الابحاث البنك المركزي العراقي- فرع البصرة

بيداء جبار شويطي

ماجستير اقتصاد

رئيس ابحاث /البنك المركزي العراقي

المستخلص :

يهدف البحث إلى تحليل الأثار التي يمكن أن تخلفها التقلبات في أسعار النفط العالمية في التضخم المحلي بالاعتماد على تقنية الإحصائية الحديثة المتمثلة بنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وتصحيح الخطأ (EC)، انطلاقاً من التقلبات الكبيرة والأخيرة في أسعار النفط ومن أجل التقصي عن حجم تأثير صدمات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في هيكلية الاقتصاد العراقي الذي يمثل فيه قطاع النفط مكانه أساسية بوصفه أنه المصدر الأساسي للعملة الصعبة، ومصدر رئيس من مصادر الدخل القومي وواحد من أهم مصادر الميزانية العامة، ولفحص فرضية وجود اثر للصدمات في اسعار النفط العالمية بالتضخم في العراق صياغة نموذج ديناميكي احتمالي يأخذ بعين الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية والمستقبلية. وقد توصل البحث الى عدم وجود علاقة طويلة المدى بين التضخم المحلي وأسعار النفط العالمية مما يشير الى نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة في العراق في الحفاظ على معدلات مقبولة للتضخم على المدى الطويل في حين تبين ان الصدمة في أسعار النفط العالمية سيكون لها اثر واضح وموجب في التضخم على المدى القصير (خلال 10 اشهر) التي تلي حدوث الصدمة .

الكلمات المفتاحية: الصدمات في أسعار النفط العالمية، التضخم، السياسات الاقتصادية

The Effect of shocks in Global Oil Prices on Domestic Inflation and Economic Policies Iraq Case – Study for the period (2003-2016)

Baida Jabbar Shweiti

M.A. Economic

Head of Researches

Central Bank of Iraq

Khadeeja Adnan Hameed

M.SC. Statistic

head of Research division

Central Bank of Iraq-Basra Branch

Abstract :

The research aims to analyze the effects that fluctuations in global oil prices can have on domestic inflation. depending on modern statistical technique represented by the Autoregressive Vector Model (VAR) and error correction (EC). based on the recent and large fluctuations in oil prices and in order to investigate the size of the effect The shocks of international oil prices on local inflation in the structuring of the Iraqi economy. in which the oil sector represents a key position on the grounds that it is the main source of hard currency. and a major source of national income and one of the most important sources of the public budget. and to examine the hypothesis of an impact of shocks in international oil prices on inflation In Iraq. the formulation of a probabilistic dynamic model that takes into account current and future random shocks. The research found that there is no long-term relationship between domestic inflation and international oil prices. which indicates the success of the economic policies followed in Iraq in maintaining acceptable rates of inflation in the long term. while it was found that the shock in international oil prices will have a clear and obligatory impact on inflation The short term (within 10 months) following the onset of the shock.

Keywords: shocks in world oil prices, inflation, economic policies

المقدمة :

اعتماد العراق على انتاج وتصدير النفط الخام والايادات الناجمة عن ذلك وهي بالدولار. فضلا عن التدهور الكبير في القطاعات الانتاجية الحقيقية، الصناعة والزراعة، وضعف جميع الأنشطة الاقتصادية عدا التجارة والأنشطة الهامشية. فضلا عن التوجه الكبير نحو الاستهلاك الحكومي والخاص لقطاعات غير صغيرة من المجتمع العراقي، والتشوه الكبير في توزيع واعادة توزيع الدخل. فضلا عن التوجه الكبير نحو الاستيراد، والتوجه الكبير نحو الشركات الاجنبية لتنفيذ المقاولات المحلية وبالذات الحكومية، مع غياب المتطلبات اللازمة للأعداد والرقابة على التنفيذ. كل هذه العوامل تجعل العملة العراقية والتضخم خاضعة لتأثيرات داخلية وخارجية سلبية كبيرة، على رغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها السياسة النقدية.

ان استمرار اعتماد العراق على العوائد النفطية، وتوجيه معظم موارده نحو استيراد السلع الاستهلاكية، تجعل العملة العراقية وعملية التضخم في العراق، عرضة الى العوامل الخارجية ذات التأثير السلبي الكبير في استقرار العملة واسعار السلع الأساسية، و تضع الاقتصاد العراقي تحت ضغط كبير. اذ ان اي صعود او هبوط في اسعار النفط، سيؤدي الى ارتفاع او انخفاض ايرادات النفط العراقية، وارتفاع او انخفاض الاسعار العالمية للمواد الاستهلاكية والانتاجية والخدمية.

ان ارتفاع الاسعار العالمية للنفط يعمل على زيادة الايرادات النفطية للدولة، الا انه في الوقت نفسه يستنزف اموالا اكثر في استيراد السلع لتلبية حاجات العراق المتنامية. وعادة ما يكون ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية العالمية بوتيرة اكثر من ارتفاع اسعار النفط بسبب عوامل كثيرة دلت عليها المؤشرات الاقتصادية المختلفة. اما اذا انخفضت اسعار النفط وتدنّت موارد العراق النفطية، فان ذلك سيؤدي الى عدم تمكن العراق من تنفيذ التزاماته المالية الاساسية، الداخلية والخارجية. وعند ذلك ستضطر السياسة النقدية الى استنزاف الاحتياطيات السيادية اللازمة للحفاظ على غطاء العملة من اجل تغطية نفقات الحكومة واحتياجات السوق من العملة الاجنبية.

مشكلة البحث :

انطلاقاً من التقلبات الأخيرة في أسعار النفط ومن أجل التقصي عن حجم تأثير صدمات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي وأي من العوامل الهيكلية لعمل السياسات التي من الممكن أن تحكم الأثر التضخمي لأسعار النفط وأن أغلب الدراسات قد ركزت على الاقتصادات المتقدمة تاركة التباينات المحتملة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية ومن ثم تسليط الضوء على الاقتصاد العراقي وتوفر الورقة البحثية تحليلاً شاملاً حول تأثير صدمات أسعار النفط العالمية في التضخم المحلي.

هدف البحث :

يسعى البحث الى مناقشة السياسة الواجب اتباعها للوصول إلى تجنب أثار الصدمات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية في متغير الاقتصاد الكلي (التضخم) كما يحاول الإجابة عن التساؤلات التالية :

ما هو الدور الذي ادته تغيرات اسعار النفط العالمية في تشكيل التضخم المحلي؟

هل تغير تأثير صدمات اسعار النفط العالمية عبر الزمن؟

استدعت هذه الاسئلة اهتماماً جديداً وكبيراً منذ التقلبات الاخيرة التي شهدتها اسعار النفط فبالرغم من اهميتها لكل من الأكاديميين وصناع السياسة الا أن الجهد المبذول للإجابة عن هذين السؤالين كان محدوداً جداً وبشكل شامل علاوة على ذلك قلة اتاحة البيانات.

فرضية البحث:

هنالك إثر للتقلبات في أسعار النفط العالمية في التضخم المحلي في المدى الطويل والقصير بيانات و متغيرات: اشتملت عينة البحث على (72) مشاهدة زمنية لبيانات شهرية (6) سنوات وللمتغيرين: Oil-prices: أسعار النفط بيانات شهرية للسنوات (2010-2015) بالاعتماد على أسعار منظمة (OPEC) الخاصة بالاقتصاد العراقي. Inflation: (حجم التضخم المستخلص من مؤشر أسعار المستهلك (CPI) بالأسعار الثابتة ولسنة أساس (2007) بيانات شهرية للسنوات (2010-2015) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كون أسعار النفط تخضع لقوة العرض والطلب والتي بدورها تتأثر بعوامل وظروف متغيرة الامر الذي يقود إلى صعوبة التنبؤ بالصدمات الحاصلة في أسعار النفط مما يجعل صناعة القرار الاقتصادي الكلي تواجه خطورة وضبابية ويتطلب استخدام أساليب متقدمة للتنبؤ بهذه الصدمات واثارها في تحديد السياسات النقدية المناسبة للحفاظ على الاستقرار وذلك من خلال وسائل التحليل التي تقدمها تقنية تحليل دوال الاستجابة التي وفرت اطار جديداً لدراسة وتحليل العلاقات الديناميكية التي تحدث بين متغيرات النظام قيد البحث فضلا عن جودة ودقة التنبؤات الناتجة عن هذه التقنية.

منهجية البحث:

تحقيقاً لهدف البحث واختبار مدى صحة وتحقق فرضيته قسم البحث الى قسمين في القسم الأول تم استخدام المنهج الوصفي الذي يعتمد عرض المفاهيم النظرية وتفسيرها ومحاولة ربط الاسباب بالنتائج واستخدام في القسم الثاني من البحث المنهج الاستقرائي التحليلي وذلك من خلال استخدام تقنيات القياس الكمي باستخدام تقنية متجه الانحدار الذاتي (VAR) ونموذج تصحيح الخطأ (VEC) الذي يتطلب أولاً تحديد درجه تكامل المتغيرات وذلك لتجنب الوقوع في فخ الانحدار الزائف ومن ثم فحص وجود علاقة طويلة المدى بين أسعار النفط والتضخم من خلال اختبار انجل جرنجر وبعد تقدير النموذج الملائم الذي يضمن فترات التأخير المثلى يتم التنبؤ باثر حدوث صدمة في أي من متغيري النظام في المتغير الأخر وذلك من خلال دوال استجابة النبضة، كما سيتم وصف عدد من السياسات الممكنة لمواجهة اثر الصدمات في أسعار النفط الخاصة بالاقتصاد العراقي .

الإطار المفاهيمي :

أولاً: صدمات أسعار النفط والتضخم:

1- صدمات أسعار النفط وعوامل حدوثها :

أصبحت أسعار النفط من أكثر أسئلة التجارة الدولية تداولاً ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والمتغيرات التي تؤثر في سعرها والتي تشمل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخ وعوامل المضاربة القائمة على التوقعات ويمكن إيجاز أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط بالاتي: [6]

أولاً: ان سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى العرض والطلب على هذه السلعة . حيث من البديهيات المعروفة اقتصاديا ان هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية الى التوصل الى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن وتتحدد أسعار النفط على وفق عدة عوامل منها قانون الطلب والعرض والذي يخضع لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، وان اثر السعر في الطلب يتوقف على عاملين أساسيين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية، وان تأثير هذين العاملين يكون اكبر في الفترات الطويلة، أي انه من الصعب إحلال بديل لاستخدام البترول كمصدر للطاقة في المدى القصير، كما ان الدول الصناعية تستهلك اضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، وذلك لأهمية مركز الصناعة في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كبير للطاقة. خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل انتاج الدول النامية الذي تتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثلا الزراعية والصناعات الاستخراجية.

ثانياً: تتحدد أسعار النفط اعتمادا على اذا ما كانت درجات الحرارة منخفضة اذ يزداد الطلب على النفط في الدول التي تنخفض فيها درجات الحرار في الشتاء و الصيف عن الدول معتدلة المناخ، وان العرض يمثل استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق.

ثالثاً: يتحدد العرض بالإمكانات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين ، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها الى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، او لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية ، او للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات مستقبلية .

وقد تعرضت أسعار النفط الى عدد من الصدمات ففي الربع الرابع من عام 2014 انخفضت أسعار النفط العالمية انخفاضاً حاداً من (\$ 108) الى اقل من (\$30) في بداية العام(2016) أي نسبة الانخفاض بالمقارنة مع العام (2014) هي (72%) وبقيت منخفضة من ذلك الحين مما زاد في الضغوط التضخمية على التضخم الكلي في اغلب الاقتصادات .

[1]

2- التضخم

التضخم يعني وجود فجوة بين المعروض من السلع والخدمات والطلب الفعلي عليها ، يمكن تعريف التضخم على انه الزيادة في أسعار السلع والخدمات وعندما يكون الطلب الكلي عليها اكبر من العرض الكلي، بمعنى زيادة إضافية في الطلب لا تواكبها زيادة في انتاج السلع والخدمات، و النتيجة حدوث زيادة في الأسعار وهذا يؤدي الى اختلال التوازن بين العرض والطلب، وقد يكون التضخم بسبب اختلال التوازن بين خلق الأرصدة النقدية و التوسع في الاقتصاد، اذا ما

حدث توسع في المعروض النقدي بوتيرة اسرع من الاقتصاد فالتضخم عادة مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية كالعرض المتاح والطلب الفعلي وكمية النقود المعروضة وأسعار الفائدة فضلا عن مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي. [8]

ان الفجوة الداخلية بين العرض والطلب هي الدافع الاساسي للتضخم في العراق. وقد تتوسع هذه الفجوة وذلك بسبب تقلبات العرض أو ما يسمى بصدمات العرض [9]

وان ارتفاع أسعار النفط من شأنه رفع الدخل ومن ثم يشجع الافراد على شراء المزيد من السلع التجارية و غير التجارية فتزداد بذلك اسعار السلع والخدمات اذ يرتبط التضخم بأسعار النفط والانفاق الحكومي. [2]

ثانياً: أثر الصدمات في التضخم

يؤدي هبوط أسعار النفط إلى تراجع تكلفة الإنتاج، كما أن انخفاض تكلفة إنتاج السلع عبر مجموعة كاملة من المنتجات كثيفة استهلاك الطاقة قد تظهر آثاره في المستهلكين، ومن ثم يسفر عن انخفاض التضخم، كما قد يؤدي التراجع في تكلفة الإنتاج جراء هبوط أسعار النفط إلى زيادة الاستثمار، وعلى جانب الطلب، فإن هبوط تكلفة الطاقة يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للمستهلكين، ما ينتج عنه زيادة في معدل الاستهلاك، و أن تأثير تراجع أسعار النفط في الاقتصادات يعتمد على رد فعل سياسات الدول، مثل التوجهات النقدية، والمالية. ففي حال أدى هبوط أسعار النفط إلى خفض التضخم، فإن البنوك المركزية قد تقوم بتيسير السياسة النقدية، ما سينتج عنه دعم الأنشطة الاقتصادية. وفي حال لم ينجح تراجع النفط في تخفيف التضخم الأساسي، أو توقعات ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإن البنوك المركزية قد تتوقف عن تيسير السياسة النقدية، وهو ما سيقص أثر هبوط الخام في الأنشطة الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، فإن تراجع الإيرادات بسبب هبوط النفط يمكن أن يقيد السياسة المالية للدول المصدرة للخام، ما قد يؤثر سلباً في الإنتاج. وتؤدي التغيرات المفاجئة في أسعار النفط إلى ارتفاع حالة عدم اليقين، ما يمكن أن يسفر عن انخفاض الاستثمار والحد من الإنفاق الرأسمالي، وتراجع استهلاك السلع المعمرة.

يؤثر ارتفاع اسعار النفط في ضخ المزيد من الاستثمارات في قطاع النفط وفي التحسن الجذري للبيئة الاقتصادية الداعمة للقدرات الكامنة للقطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي وزيادة الانفاق الحكومي وتوجيه الجزء الاكبر منه نحو بناء البنية التحتية ويؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انعكاسات كبيرة تراجع في العوائد النفطية وانخفاض الانفاق الحكومي ومن ثم تباطؤ النمو الاقتصادي ككل، فضلا عن تراجع الدخل المتحقق من الاستثمارات الاجنبية بسبب انخفاض أسعار الفائدة العالمية وزيادة معدلات التضخم المحلي نتيجة ارتفاع اسعار الواردات المقومة بغير الدولار ، كما يؤثر انخفاض الأسعار سلبا في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، ونمو الصادرات ، ونمو فوائض الميزان التجاري والموازنات العامة.

كما ان ارتفاع أسعار صرف الدولار مقابل الدينار العراقي قد يسبب ارتفاع التضخم على الرغم من انخفاض أسعار السلع الغذائية حيث ان انخفاض أسعار النفط يؤدي الى انخفاض الكمية المعروضة من النقد الأجنبي وذلك لانخفاض متحصلات البنك المركزي من النقد الأجنبي نتيجة لانخفاض الإيرادات العامة من النقد الأجنبي مما أدى الى

زيادة الطلب على الدولار في السوق الموازي مما شكل ضغطاً على القوة الشرائية (التضخم) وارتفاع المستوى العام للأسعار.

سياسات الطلب الكلي تؤثر في نمو الأنشطة الاقتصادية الحقيقية الأخرى على الأجر القصير وتؤثر أكثر في حالة جمود أسعار السياسة المالية العامة والسياسة النقدية وسعر الصرف عوامل مهمة على المدى القصير عندما تعود إيرادات الموارد الطبيعية.

ثالثاً: السياسات الاقتصادية ومراقبة التضخم:

أولاً: السياسة المالية

هي السياسة التي يمكن من خلالها إدارة المال وتفعيل الآثار الإيجابية للإنفاق، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير في العرض والطلب، ومن ثم تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي. مستخدمةً بذلك الوسائل المالية المهمة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة. [5]

تكمن آلية السياسة المالية في التحكم بحجم الإنفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش فبواسطة السياسة المالية العامة يمكن للحكومة استخدام قواها الضريبية والإنفاقية لتحقيق العمالة الكاملة، وزيادة معدلات نمو الناتج القومي، استقرار الأسعار والأجور، العدالة في توزيع الدخل. تستطيع الحكومة تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة أو خفض الإنفاق العام والضرائب وذلك على وفق الوضع الاقتصادي. تسعى جميع الدول إلى تحقيق مستوى من التوازن ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن، ويظهر ذلك فيما يسمى بالفجوات التضخمية والانكماشية.

الحالة الأولى: انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة الانكماشية).

الحالة الثانية: زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة التضخمية).

تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل. ومن ثم فإن حجم الفجوة الانكماشية يشير إلى كمية الإنفاق التي تلزم إضافتها للطلب الكلي حتى يمكن الارتفاع بمستوى الدخل إلى مستوى التوظيف الكامل. إن السياسة المالية التوسعية تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الموازنة، والهدف من هذه السياسة هو تنشيط الطلب العام على السلع والخدمات. فتشمل تلك السياسات قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام: حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخلاً للأفراد ومن ثم يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج ومن فرص العمل وعلاج البطالة ودفق الاقتصاد الوطني إلى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية، أو قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية، وتتحقق هنا كذلك زيادة في الدخل ويزداد الميل للاستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني مزيداً من الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل ومن ثم القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية. أو قيام الحكومة بالجمع بين السياستين وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

اما الفجوة التضخمية فتحدث إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل. ولعلاج الفجوة التضخمية تهدف السياسة المالية الى تخفيض الطلب الكلي وكبح جماح التضخم من خلال تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو استخدامها معا. فان قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام، سيؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك ومن ثم حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار. او تقوم الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد ومن ثم انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار. او من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في الوقت نفسه بما يحقق الهدف من السياسة المالية، وهكذا أن مضمون كل من السياسة المالية والتوسعية هو أنه في حالة الركود الاقتصادي، وعندما يعمل الاقتصاد الوطني بطاقة أقل من قدرته الإنتاجية الكاملة، هنا تلجأ الحكومة إلى تحرير الاقتصاد الوطني بواسطة التوسع في الإنفاق العام وإحداث عجز في الموازنة العاملة للدولة إلى أن يصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل.[4] فضلاً عن استخدام الرقابة المباشرة من خلال إجراءات تنظيمية مباشرة على أسعار السلع والخدمات الأمر الذي يسهل عملية مراقب التضخم والتحكم به من خلال تحديد حد أقصى لأسعار بعض السلع لا يمكن تجاوزه، وعندها لن يسمح لها بالارتفاع أكثر ومن ثم ضبط التضخم عند المستوى المستهدف ، فلا يستطيع المنتجون رفع أسعارهم ، و إجراءات أخرى متمثلة ببرنامج يهدف إلى تحويل الاستهلاك الكلي عن بعض الأصناف التي يكون عرضها أقل من العادي بدلا من مراقبة الاستهلاك، و أيضا إنتاج السلع الضرورية بدلا من السلع الكمالية كإجراء مضاد للتضخم لتبقى الأسعار بعيدة عن الارتفاع بسرعة ، والرقابة على الأجور أمر ضروري لإيقاف ارتفاع الأسعار والأجور وتحديد حد أقصى للأجور والأرباح، مما يؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح، و من ثم تخفيض الطلب الكلي الفعال للسلع والخدمات، وفي بعض الحالات فإن تخفيض القيود على المستوردات قد يؤدي إلى زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية[3]

ثانياً : السياسة النقدية

السياسة النقدية هي احد مهام البنك المركزي، وهي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، فهي تشمل مجموعة الإجراءات والمبادرات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف والتأثير في شروط الائتمان لتحقيق اهداف اقتصادية معينة. فهي تسعى لتحقيق استقرار أسعار الفائدة، استقرار أسعار الصرف و استقرار الأسعار فضلاً عن اهداف أخرى للسياسة الاقتصادية ، وتنقسم السياسة النقدية إلى سياسة توسعية وأخرى انكماشية، فالأولى تسعى إلى الزيادة من كمية النقود المعروضة لينخفض معدل الفائدة مما يسمح بزيادة الإقراض، أي زيادة حجم النقود المتداولة في السوق، مما يعني ارتفاع الطلب على السلع والخدمات في السوق. أما الثانية فتهدف إلى كبح النقود المتداولة والحد من القروض مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة فيقلص حجم القروض التي تمنحها البنوك سواء تلك الموجهة للاستهلاك ام الموجهة للاستثمار.[3]

تمارس السياسة النقدية تأثيرها في النشاط الاقتصادي من خلال مجموعتين من الأدوار المتاحة للتأثير على عرض النقود وحجم الائتمان. أما المجموعة الأولى فهي الأدوات العامة (الأدوات الكمية) وهي مصممة للتأثير في الحجم الكلي للنقود والائتمان وليست مصممة لمجالات النقود والائتمان من خلال القطاعات الجزئية للاقتصاد وهذه الأدوات هي عمليات السوق المفتوحة وأسعار الخصم، ونسبة الاحتياطي النقدي.

أما المجموعة الثانية فهي الأدوات الخاصة (الأدوات الكيفية) التي تؤثر في الحجم الكلي للنقود والائتمان من خلال قطاعات خاصة في الاقتصاد، فهي تتعلق بالتأثير المباشر في الحصة المقررة من النقود والائتمان المخصصة لقطاع معين من الاقتصاد.[4]

1- الأدوات الكمية

1- تغيير سعر إعادة الخصم :

يهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم الى التأثير أولاً في كلفة حصول المصارف التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها، وثانياً على كلفة الائتمان التي تضعها المصارف تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية. ويعتمد سعر إعادة الخصم على عرض وطلب السيولة داخل السوق النقدية أي على الظروف الاقتصادية وحاجة الاقتصاد للسيولة من ناحية وعلى القدرة على الإيفاء بهذه السيولة من ناحية أخرى.[3] في حالة وجود فجوة تضخمية فان البنك المركزي سيقدر رفع سعر إعادة الخصم أي يقرر رفع تكلفة الائتمان الذي يقدمه للمصارف التجارية، ومن ثم : سينخفض مستوى اقتراض المصارف التجارية منه، وسيرتفع مستوى سعر الفائدة للمتعاملين، وهذا ما يدفع المتعاملين إلى التقليل من الاقتراض والخصم من المصارف التجارية. وعلى العكس تماماً في حالة الفجوة الانكماشية فان البنك المركزي فإنه يسرع لتخفيض سعر إعادة الخصم أو تكلفة الائتمان المقدم للمصارف التجارية ومن ثم يزداد الائتمان للجمهور، وتتوسع عمليات الائتمان[5]

2- نسبة الاحتياطي القانوني:

وهي أداة يمكن بواسطتها التأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، إذ تمنح للبنك المركزي سلطة تغيير الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي لأغراض السياسة النقدية. وتعد هذه السياسة من السياسات التي تستخدم في مكافحة الانكماش والتضخم وذلك من خلال رفع أو تخفيض نسبة الاحتياطي. ففي حالات التضخم فإن البنك المركزي يلجأ إلى مطالبتها لرفع نسبة الاحتياطي القانوني ومن ثم تقل قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان. ويحدث العكس تماماً إذا ما أرادت السلطة النقدية زيادة قدرة البنوك التجارية في التوسع بالائتمان.

إن سياسة الاحتياطي القانوني هذه تكون فاعلة في حالات التضخم أكثر منها في حالات الانكماش، فرفع نسبة الاحتياطي القانوني في حالات التضخم، لدى البنك المركزي يعني تقليل حجم القروض ومن ثم تقليل خلق الودائع والائتمان (لأن البنوك التجارية متوسعة فعلاً في منح القروض أما في أوقات الانكماش أين يكون الطلب على القروض من جانب المستثمرين منخفضاً، الأمر الذي يعني وجود أرصدة عاطلة لدى البنوك التجارية ومن ثم لو خفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فإن الطلب على القروض قد لا يزداد على الرغم من تخفيض شروط الاقتراض أي أن خفض نسبة الاحتياطي القانوني لن يزيد عن كونه إضافة أرصدة تغذية لدى البنوك التجارية ومن ثم لن يتغير شيء.[4]

3- سياسة السوق المفتوحة :

تتم سياسة السوق المفتوحة، من خلال قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالية سواء كانوا بنوكاً أو أفراداً من جميع الأنواع وخاصة السندات الحكومية. وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وذلك للتقليل من السيولة لدى الأفراد وفي حالة قيامه ببيع الأوراق المالية وزيادتها في حالة قيامه بشراؤها. كما تستخدم هذه السياسة للتأثير في كمية العرض النقدي ومن ثم سعر

الفائدة عندما يقوم البنك المركزي بشراء أوراق الحكومة المالية من الوحدات الاقتصادية الأخرى في السوق المفتوح، تأخذ كمية النقود المتداولة واحتياطيات البنوك التجارية في الزيادة، كما تأخذ أسعار هذه الأوراق المالية في الزيادة أيضاً مما تؤدي إلى الزيادة في العرض النقدي والزيادة في مقدرة البنوك على الإقراض من جهة والزيادة في أسعار الأوراق المالية من جهة أخرى إلى تخفيض سعر الفائدة.[4].

فإذا ما رغبت السلطات المختصة في تطبيق سياسة توسعية بسبب وجود فجوة انكماشية، عندها يدخل البنك المركزي السوق المفتوحة بصفته مشترياً للأوراق المالية والسندات الحكومية من الأفراد والمصارف التجارية، بمجرد دخول البنك المركزي إلى السوق لشراء قسم من هذه الأوراق المالية المعروضة سيزاد الطلب على الأوراق المالية، وبهذه العملية وعند ثبات سعر الفائدة الاسمي، فإن أسعار الفوائد ستخفض في السوق المفتوحة -لأنه كلما ازدادت الكمية المباعة من الأوراق المالية ستخفض العوائد منها أي ينخفض سعر الفائدة الذي يكسبه أصحاب السندات، وهذا يعني أن كمية النقد في التداول خارج رصيد البنك المركزي ولحساب البنوك التجارية والأفراد والاقتصاديين قد زادت عما كانت عليه (زيادة عرض النقد في التداول) نتيجة شراء البنك المركزي لهذه الأوراق المالية.[5]

4- سياسة سعر الصرف:

إن عمل أداة سعر الصرف يكون من خلال سعر الفائدة، إذ يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج مما يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية التي ستزداد قيمتها المحلية، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الداخل كما سيرتفع مستوى الأسعار الوطنية وتنخفض أسعار السلع الأجنبية المستوردة، وينخفض الطلب الأجنبي في السلع الوطنية ويزداد الاستيراد والطلب على السلع الأجنبية نظراً لانخفاض أسعارها مما يؤثر سلباً على الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وتنعكس هذه التطورات على انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود اقتصادي محلي، ويحدث العكس عند تخفيض قيمة العملة الوطنية. ومن ثم يعمل سعر الصرف على ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال العلاقات المتبادلة ما بين العملات المختلفة، تولى الدول سياسة الصرف أهمية خاصة ضمن سياساتها النقدية، فقد تستخدمها الدول النامية كوسيلة لتنشيط الصادرات ضمن برامجها الإصلاحية. كما قد تستخدمها الدول المتقدمة والنامية كوسيلة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي إلى جانب سعر الفائدة. [5]

الأدوات النوعية (الكيفية)[4]

يقصد بالأدوات النوعية؛ الأدوات والأساليب المباشرة التي يستخدمها المصرف المركزي بهدف التأثير في نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة. وتتخذ الأدوات النوعية أشكالاً عدة تتمثل فيما يلي:

1- أسلوب العلانية

وفيه يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد القومي وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان المصرفي ووضعها أمام الجمهور، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والبنوك التجارية من أجل إقناعهم في مساندة ودعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي في التوجيه والرقابة على الائتمان ويرتبط نجاح هذا الأسلوب بدرجة التقدم الاقتصادي والوعي المصرفي إذ يعد أكثر نجاحاً في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية.

2- أسلوب الإقناع الأدبي

ويتمثل في التوجهات والتصريحات والنصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مسؤولي هذه البنوك لتوضيح هدف البنك المركزي الذي يرمي تحقيقه في شؤون النقد والائتمان ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على مدى تفهم البنوك التجارية لسياسة البنك المركزي طوعياً، وفي حال عدم نجاح هذا الأسلوب، فإن البنك يضطر إلى استخدام أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة.

3- أسلوب الأوامر والتعليمات

وفيه يصدر البنك المركزي الأوامر و التعليمات المباشرة للبنوك التجارية والتي تصبح ملزمة بتنفيذها و إلا تعرضت للعقوبات من قبل البنك المركزي، ويحقق هذا الأسلوب نجاحاً في الرقابة على الائتمان وخاصة في البلدان النامية التي لا تنجح أساليب الرقابة الكمية والنوعية في تحقيقها.

4- تنظيم القروض الاستهلاكية

و بغرض تحفيز الإنتاج المحلي وزيادة العمالة، قد تعمل الحكومة على تشجيع المصارف على تقديم القروض للجمهور بأسعار فائدة منخفضة، بذلك يستطيع المقترض شراء ما يحتاجه من الأجهزة. وتعد هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك في تمويل القرض الاستهلاكية، إذ تعد هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية.

خامساً: الإطار التطبيقي للبحث

لاختبار فرضيات البحث وبعد التعرف على العلاقة النظرية التي تربط التضخم المحلي بأسعار النفط العالمية نتقل للتحليل الكمي القياسي لهما وكالاتي :

1- التحليل الوصفي :

يبين الجدول (2) مجموعة من المؤشرات الإحصائية الوصفية لبيانات التضخم في العراق وأسعار النفط العالمية للمدة المدروسة، إذ يتبين ان متوسط التضخم خلال المدة المدروسة مساو \$(3.33) وان متوسط أسعار النفط خلال المدة المدروسة (92.51) ، ومن بين (72) مشاهدة فان اعلى قيمة للتضخم خلال المدة هي (8.7) وذلك خلال شهر ايلول من العام (2012) وان اعلى قيمة لأسعار النفط كانت (120.89) خلال الشهر ايلول من العام (2011) وان اقل قيمة للتضخم كانت خلال الشهر حزيران من العام (2013) حيث بلغت قيمة التضخم خلال هذه الفترة (0.1) ، في حين اقل قيمة لأسعار النفط خلال المدة المدروسة كانت (31.27) وذلك خلال شهر كانون الثاني من العام (2015) وان مقدار تشتت قيم أسعار النفط والتضخم عن القيمة المتوسطة لها مساو ل(23.36) و (2.06) على التوالي والذي يعبر عن مدى تجانس بيانات العينة الزمنية.

جدول (2)

إحصاءات وصفية

OIL_PRICES	INFLATION	
92.51306	3.330556	Mean
104.0800	2.750000	Median
120.8900	8.700000	Maximum
31.27000	0.100000	Minimum
23.26901	2.068723	Std. Dev.
72	72	Observations

المصدر: نتائج eviews 9.5 بالاعتماد على بيانات البنك المركزي – ومنظمة OPEC

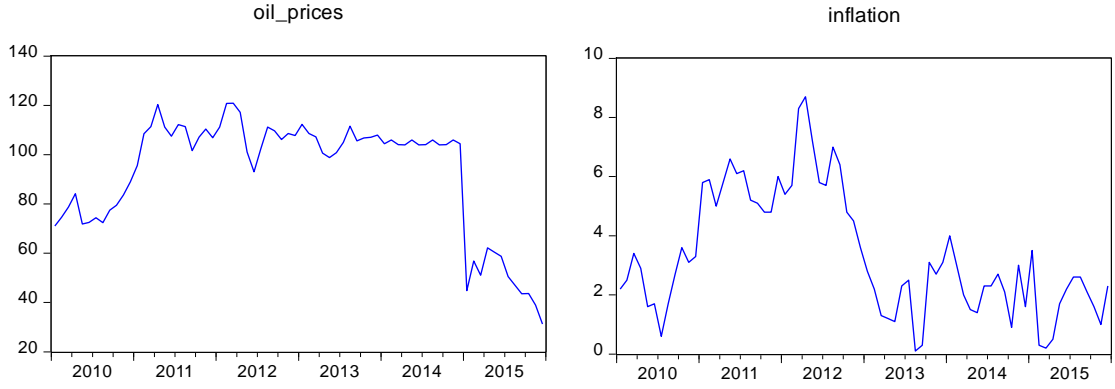
الجانب التحليلي:

أولاً: تحليل استقرار البيانات:

تعد اختبارات فحص الاستقرار للسلال الزمنية واحده من اهم خطوات تحليل وتقدير النموذج الرياضي المناسب حيث ان عدم تحقق الاستقرار للبيانات تجعل التحليل الاحصائي يواجه العديد من الصعوبات اهمها تعدد المؤشرات مثل التوقعات و التباينات لما يولد استحاله تقدير المؤشرات و استحاله نمذجة البيانات بواسطه نموذج رياضي ويمكن توضيح فكره الاستقرار من خلال رسم الانتشار فعندما تكون مشاهدات السلسلة الزمنية تتذبذب حول الصفر اي ان السلسلة في المدة $(t+h, t)$ مطابقة لرسمها في مدة اخرى $(t+s, t)$ فان هذا يدل على ان هنالك تجانساً زمنياً في سلوك السلسلة (سكون stationery) و يوضح الشكل (1) رسم بيانات متغيرات البحث اذ يظهر ان هنالك عدم استقراره في توزيع بيانات كلا المتغيرين بالمستوى ولكن عند اخذ الفرق الاول لبيانات السلسلتين نلاحظ بانهما استقرتا حيث ان بياناتهما اصبحت تذبذب حول الصفر كما هو واضح في الشكل(2) مما يشير الى ان بيانات المتغيرين متكاملة من الرتبة الاولى $[I(1)]$ ، ويعد هذا المقياس هو مقياس اولى لفحص خصائص السلاسل الزمنية و ان هنالك مقياس إحصائية اخرى اكثر دقه لقياس مدى استقراره المتغيرات مثل اختبارات جذور الوحدة و هنا نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

الشكل (1)

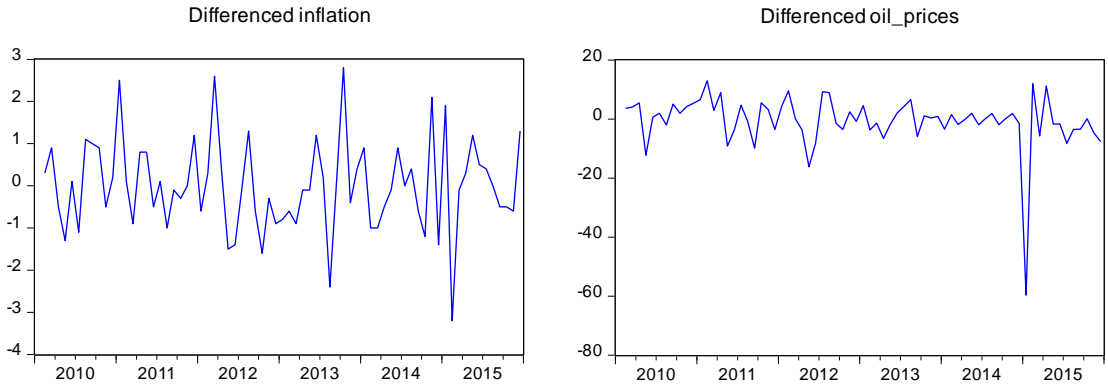
رسم انتشار لمتغيرات البحث بالمستوى (leve)



المصدر: نتائج eviews 9.5 بالاعتماد على بيانات البنك المركزي – ومنظمة OPEC

الشكل (2)

رسم انتشار لمتغيرات البحث بالفرق الأول (First Difference)



المصدر: نتائج eviews 9.5 بالاعتماد على بيانات البنك المركزي – ومنظمة OPEC

اختبار دكي فولر الموسع (The Augmented Dickey–Fuller (ADF)

الذي تم تطويره من قبل (دكي و فولر) في (1981) و الذي يستخدم لاختبار استقراره السلاسل الزمنية حتى في حاله وجود ارتباط ذاتي في الاخطاء و الذي يختبر الفرضية (السلسلة تحتوي على جذور واحده $(H_0: \delta = 0)$) ضد الفرضية البديلة (السلسلة مستقرة $(H_1: \delta < 0)$)، ويتم في هذا الاختبار مقارنة القيمة المحسوبة للاختبار بالقيم الجدولية التي يتم الحصول عليها من جداول خاصة قام بوضعها (دكي و فولر) و يبين الجدول (3) نتائج هذا الاختبار لمتغيرات البحث اذ يظهر الاختبار بأن السلاسل غير مستقرة عند المستوى (Level) حيث ان فرضية الاختبار (السلاسل غير مستقرة وتحتوي على جذور وحده) قد تم قبولها لثلاثة نماذج [نموذج يحتوي على ثابت و اتجاه و نموذج يحتوي

على ثابت وبدون اتجاه و نموذج بدون ثابت و اتجاه [و لكلا المتغيرين في حين تم رفض فرضيه العدم (السلسلة غير مستقرة) عند اخذ الفرق الاول لسلسلتين و ثلاثة نماذج المحتملة مما يشير الى ان السلسلتين تستقران عند الفرق الاول [متكاملة من الدرجة الاولى]، وتعد تحديد رتبة تكامل المتغيرات الخطوة الأولى لتحليل استقرارية المتغيرات تليها فحص الاستقرارية المشتركة للمتغيرات من خلال اختبارات التكامل المشترك

جدول (3)

نتائج اختبار ADF

First difference			Level			Test Variables
Non	Constant	Constant &Trend	non	Constant	Constant &Trend	
-8.997***	-8.931***	-8.881***	-1.158	-2.266	-2.7382	Inflation
-8.944***	-8.922***	-9.367***	-0.671	-0.7103	-1.355	oil-prices

المصدر: تنسيق الباحثين من نتائج 9.5 eviews بالاعتماد على بيانات البنك المركزي ومنظمة OPEC

*** معنوية عند مستوى ثقة 1% وحسب القيم الجدولية (1996) Mackinnon

بعد تحديد درجه تكامل المتغيرين وبما ان كليهما متكامل من الرتبة نفسها لذلك يمكننا استخدام اختبار

التكامل المشترك (cointegration)

ثانياً: تحليل الاستقرارية طويلة المدى:

1-اختبار انجل-جرانجر (Engle- Granger Test):

أن مفهوم التكامل المشترك تم تقديمه عام (1981) من قبل جرنجر (Granger) وتم توسيعه في (1987) من قبل انجل – جرنجر (Engle- Granger) وهو تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما الى الغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن ، وهذا يعني إن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كلاً على حدة و لكنها تكون مستقرة كمجموعة فعند تقدير علاقة انحدار بين عدد من المتغيرات في صورة سلاسل زمنية غير مستقرة فمن الممكن أن تكون علاقة الانحدار المقدرة بينهما عبارة عن علاقة زائفة وإن كانت بعض المؤشرات مثل (R^2) وقيم (t) المحسوبة كبيرة وذلك بسبب إن التغير في هذه المتغيرات قد يكون راجعاً إلى متغير آخر يؤثر فيهما جميعاً مما يجعل تغيراتها متصاحبة. وعلى الرغم من أن أحد حلول عدم إستقرارية السلسلة هو أخذ الفرق لمتغيرات الانحدار في صورة فروق لكل واحد ليس بالحل المطلوب إذ أن هذا الأجراء قد يؤدي إلى فقدان خصائص المدى الطويل ، ونتيجة لذلك فقد ظهرت نماذج تحمل خصائص المدى الطويل وتكون هذه النماذج مستقرة، على الرغم من أن المتغيرات في الأصل غير مستقرة وهذه بداية فكرة التكامل المشترك.[7]

ويوضح الجدول(4) نتائج اختبار انجل جرينجر للتكامل المشترك بين متغيرات البحث اذ يظهر من نتائج الاختبار

بانه لا توجد علاقة تكامل مشترك (علاقه طويله الامد) بين متغيرات البحث

جدول (4)

نتائج اختبار انجل-جرنجر لتكامل المشترك

Series: INFLATION OIL_PRICES
 Sample: 2010M01 2015M12
 Included observations: 72
 Null hypothesis: Series are not cointegrated
 Cointegrating equation deterministics: C
 Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=11)

Dependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*
INFLATION	-2.865614	0.1587	-15.30022	0.1156
OIL_PRICES	-0.847636	0.9263	-3.292147	0.8574

*MacKinnon (1996) p-values.

المصدر: نتائج eviews 9.5 بالاعتماد على بيانات البنك المركزي ومنظمة (OPEC)

حيث ان فرضية العدم (ليس هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات) قد تم قبولها بما ان القيمة الاحتمالية (prob) اكبر من (5%) ورفض الفرضية البديلة يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات .
 والذي قد يعود الى وجود عوامل خارجية اخرى تؤثر في علاقة التوازن طويلة بين المتغيرات حيث انه بالنظر الى الميزان التجاري للعراق نجد أن اغلب السلع الاستهلاكية يتم استيرادها ومن ثم قد يتأثر التضخم المحلي بعامل اخر التضخم المستورد ، او عوامل أخرى تؤثر في علاقة التوازن بين متغيري البحث كما يمكن ان ينتج عن عدم الترابط بين السياسات النقدية والمالية في العراق بما ان الاقتصاد العراقي اقتصاد غير نظامي (non symmetric) .

ثالثاً: نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) (Vector Autoregressive model):

بما انه لا يوجد تكامل مشترك (استقرارية مشتركة او تصاحب) بين متغير البحث يمكن تقدير نموذج الانحدار الذاتي (Vector Autoregressive (VAR) و المقترح من قبل (sims) في (1980) للتنبؤ بالسلوك الديناميكي للسلاسل الزمنية و يفترض هذا النموذج ان جميع المتغيرات هي متغيرات داخلية و يعمل على معالجتها بشكل متماثل و يمثل الصيغة العامة لنموذج الانحدار الذاتي احادي المتغيرات وهنالك صيغتان لهذا النموذج الاولي تمثل صيغته (VAR) الاعتيادي التي تمثل الصيغة غير المقيدة و التي تستخدم عندما لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات اما الصيغة الاخرى فهي الصيغة التي تحتوي على حد تصحيح الخطأ (VEC) ، تمثل الصيغة المقيدة و يمكن تمثيل هذا النموذج و المستخدم في البحث بالمعادلة .

$$\Delta Y_t = \pi_0 + \sum_{i=1}^p \pi_i Y_{t-i} + \varepsilon_t \quad \dots(1)$$

Y_t : متجه يحتوي على متغيري (التضخم (inflation) و أسعار النفط (oil-prices)

π_0 : المقطع الصادي

π_i : مصفوفة معاملات (y_i) بترتيب ($k \times k$) ولنموذج البحث (2×2) لكل ابطاء

P: مدد الابطاء (lag) المختارة لنموذج

ε_t : متجه حد الخطأ العشوائي لنموذج ذي البعد $(1 \times k \times t)$ والذي يفترض ان $\varepsilon_t \sim iid(0, \Omega)$ [11][10]

لتقدير هذا النموذج نقوم بتحديد فترات الابطال المثلى من خلال مقياس فترات الابطاء و المتمثلة بـ (مقياس معلومة اكيكي (AIC)، معيار نسبة الامكان الاعظم (LM) ومقياس معلومه شوارز (SC)، معيار حنان كوين (H-Q) و معيار خطأ التنبؤ (FPE) و الموضح في جدول (5) اذ يتبين بأن العدد الاكبر من المقاييس يشير الى ان فترة الابطاء المثلى للبيانات هي (3) اذ اشار كل من (AIC، FPE، LR، HQ) الى هذه الفترة وكما موضح في الجدول (5) و عند تقدير النموذجين (بفترة و3 فترات) و المقاضلة بينهما وجدان النموذج بـ (3) فترات هو الافضل.

الجدول (5)

مقاييس تحديد فترة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: INFLATION OIL_PRICES
Exogenous variables: C

Sample: 2010M01 2015M12
Included observations: 66

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-436.8169	NA	2042.096	13.29748	13.36383	13.32370
1	-335.3479	193.7136	106.5108	10.34387	10.54293*	10.42253
2	-328.8539	12.00399	98.80300	10.26830	10.60007	10.39940
3	-320.5686	14.81313*	86.85932*	10.13844*	10.60291	10.32198*
4	-317.8186	4.749944	90.37676	10.17632	10.77350	10.41230
5	-317.2561	0.937576	100.5858	10.28049	11.01037	10.56890
6	-316.5465	1.139707	111.5948	10.38020	11.24279	10.72105

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: نتائج (Eviews 9.5) بالاعتماد على بيانات البنك المركز ومنظمة OPEC

و بعده تحديد درجه تكامل المتغيرات واختبار التكامل المشترك و تحديد فتره الابطاء فانه من الممكن تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) المعرف بالصيغة (1) وكالاتي:

$$\begin{bmatrix} \Delta Inflation \\ \Delta oil - prices \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0.411 \\ 1.392 \end{bmatrix} * c + \begin{bmatrix} 0.825^{***} & 0.051^{***} \\ 2.548^{***} & 1.007^{***} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \Delta Inflation_{t-1} \\ \Delta oil - prices_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} -0.141 & -0.033^* \\ -5.013^{***} & -0.162 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \Delta Inflation_{t-2} \\ \Delta oil - prices_{t-2} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 0.194 & -0.017108 \\ 3.302^{***} & 0.103 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \Delta Inflation_{t-3} \\ \Delta oil - prices_{t-3} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1,t} \\ \varepsilon_{2,t} \end{bmatrix} \dots\dots(2)$$

*** معنوي عند 1% ** معنوي عند 5% * معنوي عند 10%

أثر الصدمات في أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي والسياسات الاقتصادية دراسة حالة العراق للمدة (2003-2016)

Δ Oil-prices	Δ Inflation	Indicator
0.879266	0.796739	R-squared
75.25412***	40.50436***	F-statistic

المصدر: نتائج (Eviews 9.5) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي ومنظمة OPEC

اذ يتبين أن نصفاً من المعلمات النموذج معنوي عند مستوى (10% و 1%) وهي نتيجة جيدة جداً مثل هذه النماذج حيث ان عدد المعلمات المقدرة اكبر من النماذج البسيطة ومن ثم تستهلك عدداً أكثر من درجات الحرية . وان معاملات المتغيرات بالقيم المتباطئة تمثل اثر المدى القصير بالنسبة للمتغير المعتمد في المعادلة اذ يظهر أن اثر التضخم المتباطئ لفترة ابطاء بالتضخم في المعادلة الاولى وكذلك في اسعار النفط في المعادلة الثانية مقدرة في الصيغة (1) معنوية اي ان الزيادة في الفترة السابقة ستؤدي الى زيادة في التضخم لفترة القادمة بالنسبة للمعادلة الأولى وزيادة في اسعار النفط بنسبة (5.01%) في المعادلة الثانية وكذلك فان اثر كل من التضخم واسعار النفط المتباطئة ل(3) فترات معنوية عالية وسالبة، و ان الزيادة في التضخم لفترة واحدة سابقة (شهرًا) ستؤدي الى زيادة في التضخم الحالي بمقدار (0.82%) بالنسبة للمعادلة الأولى والى زيادة في أسعار النفط وان الزيادة في التضخم لفترة سابقة واحدة سيؤدي الى زيادة أسعار النفط بمقدار (2.5%) في الفترة الحالية بحسب المعادلة الثانية كما ان زيادة أسعار النفط في فترة سابقة واحدة (الشهر السابق) سيؤدي الى زيادة في التضخم بمقدار (0.051%) في الشهر الحالي بالنسبة للمعادلة الأولى والى زيادة في أسعار النفط بمقدار (1.007%) في الشهر الحالي بالنسبة للمعادلة الثانية ، وان الزيادة في التضخم للشهرين السابقين ستؤدي الى انخفاض في التضخم الحالي بمقدار (0.14%) بالنسبة للمعادلة الأولى وفي أسعار النفط بمقدار (5.01) بالنسبة للمعادلة الثانية كما ان الزيادة في أسعار النفط في الفترتين السابقتين (الشهرين) تؤدي الى نقصان في التضخم بمقدار (0.03) بالفترة الحالية ونقصان أسعار النفط بمقدار (0.162) في الفترة الحالية . كما يتبين ان قيمة (R^2) للمعادلة الأولى مساو الى (87%) أي ان (87%) من التغير في التضخم الحالي قد تم شرحه من قبل التضخم لثلاث فترات سابقة وأسعار النفط لثلاث فترات سابقة في حين ان قيمة (R^2) للمعادلة الثانية مساوية ل(79%) أي ان (79%) من التغيرات في أسعار النفط قد تم شرحها من قبل التضخم المتباطئ لثلاث فترات وأسعار النفط المتباطئة لثلاث فترات كما يتبين بان قيمة احصاءة (F) معنوية عند المستوى (1%) وذلك بما ان القيمة الاحتمالية لاحصاءة (F) اقل من (1%) أي ان النموذج المقدر ولكلا المعادلتين مناسب للبيانات

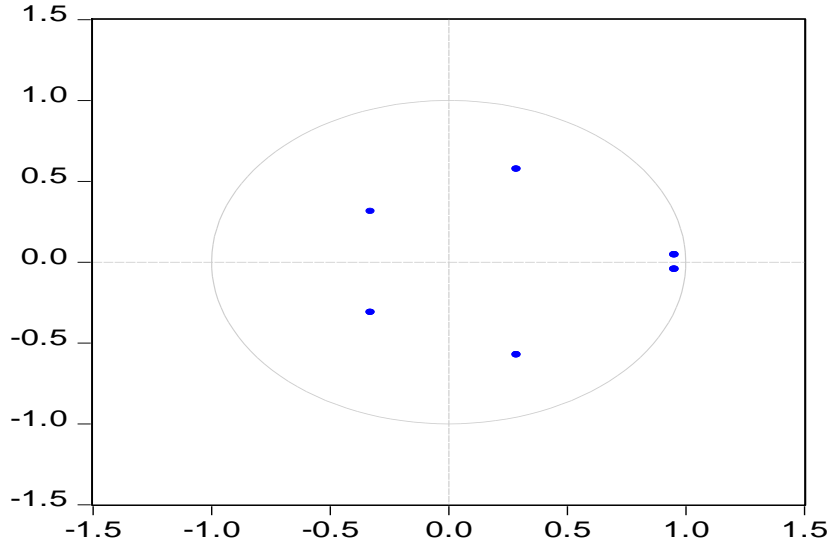
اختبار استقرارية بواقي النموذج المقدر:

ان كون بواقي النموذج غير مستقر يجعل بعض النتائج المستحصل عليها من خلاله مثل دوال استجابة النبضة غير صحيحة لذلك لا بد من التأكد من تحقق هذه الخاصية ويبين الشكل (4) ان جميع الجذور العكسية (Inverse Root) الكثيرة الحدود المرافقة لجزء الانحدار الذاتي هي ذات قيمة اقل من الواحد الصحيح ، اذ يتبين بأن جميعها تقع داخل دائرة الوحدة ، ومن ثم يمكن القول أن النموذج المقدر مستقر .ويمكن اعتماده في التنبؤ بالصدمات الهيكلية لمتغيرات النظام .

الشكل (3)

اختبار الاستقرار الديناميكية لنموذج البحث

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



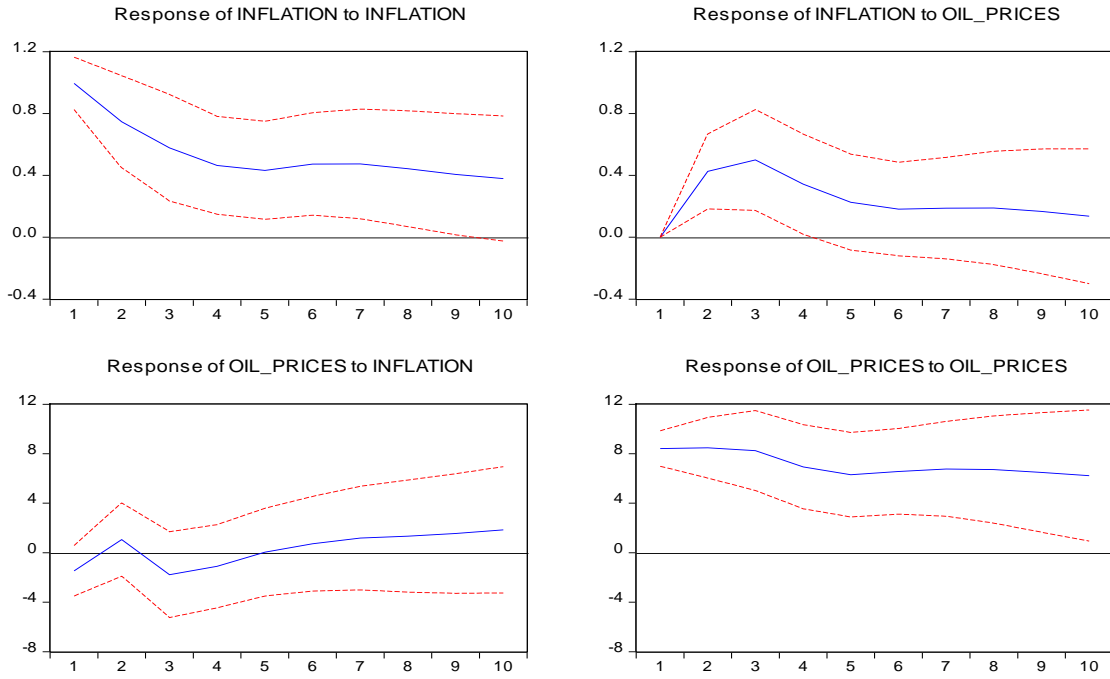
رابعاً: دوال استجابة النبضة (Impulse Response Function):

لقياس اثر حدوث صدمة هيكلية في متغيرات نظام المعادلات (2) تم تقدير دوال استجابة النبضة والموضحة بالشكل (4) والتي تقيس اثر حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري لاحد المتغيرات على القيمة الحالية والمستقبلية لباقي المتغيرات . اذ يظهر بان الاثر الاكبر لكل من التضخم لفترات مقبلة واسعار النفط قد كان اثره موجب طوال مدة التنبؤ (10 اشهر)، ويتبين من الشكل (4) بان استجابة التضخم الى الصدمة الحاصلة في أسعار النفط بمقدار انحراف معياري واحد مؤثرة وموجبة طول مدة التنبؤ (10 اشهر) في حين ان استجابة أسعار النفط العالمية للتغير في التضخم المحلي قليلة وتتراوح بين قيم موجبة وسالبة خلال مدة التنبؤ كما ان استجابة كل من التضخم وأسعار النفط لصدمة في التضخم وأسعار النفط كانت موجبة خلال مدة التنبؤ واحتوت استجابة أسعار النفط للتغير في التضخم المحلي على فترات سالبة وموجبة لذلك فان اثر حدوث صدمة في التضخم المحلي في أسعار النفط العالمية صغير نسبياً ويتراوح بين قيم موجبة وسالبة خلال فترة التنبؤ .

شكل (4)

دوال استجابة النبضة لتضخم وأسعار النفط

Response to Cholesky One S.D. Innovations \pm 2 S.E.



المصدر: نتائج (Eviews 9.5) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي ومنظمة OPEC

الاستنتاجات :-

- 1- تبين أن ارتفاع أسعار النفط كان له تأثير محدود. في التضخم الأساسي في العراق على المدى الطويل وذلك لعدم وجود تكامل بينهما خلال المدة المدروسة ومن ثم فإن النتائج تقدم دعماً للفكرة القائلة ان الاستراتيجية التي وضعها صناع السياسة النقدية في العراق على الحفاظ على معدلات تضخم مقبولة مما يعكس نجاح السياسات المتبعة في مكافحة التضخم المرتبط بارتفاع أسعار النفط العالمية وتشير هذه النتائج الى نجاح الجهود في تثبيت التضخم المتوقع على المدى الطويل وتأمين بيئة منخفضة التضخم نسبياً .
- 2- لقياس اثر حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري لاحد المتغيرات في القيمة الحالية والمستقبلية تم استخدام دوال استجابة النبضة. اذ يظهر أن استجابة التضخم الى الصدمة الحاصلة في أسعار النفط بمقدار انحراف معياري واحد مؤثرة وموجبة على المدى القصير خلال مدة التنبؤ (10 أشهر) في حين ان استجابة أسعار النفط العالمية للتغير في التضخم المحلي قليلة وتراوح بين قيم موجبة وسالبة خلال مدة التنبؤ .
- 3- تبين أن زيادة أسعار النفط في فترة سابقة واحدة أي الشهر السابق ستؤدي الى زيادة في التضخم بمقدار (0.051) في الشهر الحالي. مما يدل على ارتباط الاقتصاد العراقي بحركة العوائد النفطية فكلما ارتفعت قيمة العوائد النفطية استفحل المرض الهولندي وعندما تنخفض قيمة العوائد النفطية تختفي آثار المرض المتمثلة في تعميق الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي ودفعه باتجاه الاعتماد المتزايد على العوائد النفطية من جهة، وارتفاع معدلات البطالة من جهة اخرى نتيجة لعدم قدرة قطاعات السلع التبادلية على استيعاب الايدي العاملة لانخفاض معدل العائد فيها و عزوفه عن الاستثمار في قطاعات السلع التبادلية (القطاع الزراعي ،قطاع الصناعة التحويلية) بسبب عدم قدرتها على منافسة المنتجات الاجنبية لارتفاع كلف انتاجها .
- 4- التقاطعات العديدة والشديدة فيما بين سياسة الإنفاق العام، وبشكل خاص الاستهلاكي، والتي تعد السبب الأساسي في الارتفاع الكبير في معدلات التضخم والسياسة النقدية التي تحاول تبرير ارتفاع نسب الفوائد لكبح جماح التضخم النقدي.

التوصيات :-

- 1- عزل تأثير العوائد النفطية في الاقتصاد الكلي عن طريق انشاء صناديق سيادية تودع فيها جميع العوائد النفطية وتوجه استثماراتها نحو الخارج كما هو الحال في التجربة النرويجية ، او ان تقوم الدولة عن طريق استخدامها لعوائدها النفطية بتبني سياسات دعم واسعة للأنشطة الانتاجية(الزراعة ، الصناعة التحويلية ،) او عن طريق فرض سياسة حماية لمنتجات هذه الأنشطة.
- 2- تفعيل دور القطاع الخاص وتمكينه من اخذ دوره في النشاط الاقتصادي من شأنه ان يسهم في النهوض بالقطاعات الاقتصادية وتخفيف العبء عن موازنة الدولة من خلال تقليل النفقات العامة.
- 3- إعادة مشروع إعادة هيكلة العملة العراقية عن طريق حذف اصفار وذلك من اجل التوصل الى تخفيض الكتلة النقدية المتداولة وتسهيل العمليات المحاسبية وتحسين نظام المدفوعات وتسهيل عملية رسم السياسات السعرية والحد من القفزات التضخمية في الأسعار.
- 4- تحليل المخاطر المالية، وتخصيص أفضل للموارد من خلال الربط بين السياسات والتخطيط واعداد الموازنة ومن ثم استخدام الموارد بكفاءة أكبر.

5- مرونة القوانين المالية و وضع ضوابط صارمة على الانفاق، والاستناد الى المعايير الدولية، وفصل قرارات الانفاق عن الإيرادات المتقلبة باتباع بعض القواعد المالية مثل (قاعدة الرصيد الهيكلية، قاعدة الرصيد الأول غير النفطي، قاعدة الانفاق الدائم).

المصادر:

- 1- الاسدي ، يوسف علي عبد ، الباحث ميثم عبد الحميد"2014" (تحليل اثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي) العلوم الاقتصادية العدد37 المجلد 10 ت2 ص(33-56)
- 2- الشايح ، اسماء ناصر"2017"" تقلبات أسعار النفط والانفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية " مجلة ، HBR Arabic ، عدد 13.
- 3- جميل ، وجدي " 2016" ، (السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014) ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير .
- 4- دراوسي مسعود ، "2006"(السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر .
- 6- هيفاء غدير "2010" (السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري) ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة – دمشق.
- 7- هوام منصف "2016" اثر تغيرات أسعار النفط على السياسات في الجزائر " جامعة العربي التبسي- تبسة /كلية العلوم الاقتصادية.
- 8- محمد، احمد سلطان، يوسف، هيثم يعقوب" تأثير استقرارية بعض الأنشطة السلعية في العراق على تقدير نماذج البيانات المقطعية للفترة (1988-2000)" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد66، صص(322-356).
- 9- الهائي ، احمد ، 2016، (الاقتصاد المصري...التضخم الجامح وفشل السياسات النقدية والمالية) ، مقال على الانترنت <http://m.ahewar.org/s.asp?aid=532167&r=0&cid=0&u=&i=5791&q>
- 10- مدحت القريشي مقال على شبكة الاقتصاديين العراقيين بعنوان (د. مدحت القريشي – السياسة النقدية والتضخم والتنمية في العراق) (http://iraqieconomists.net/ar/2011/11/08/%D8%AF-%D9%85%D8%AF%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B4%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE)
- 11-Hui Liu & Gabriel R*odriguez. 2006. "Unit Root Tests and Structural Change when the Initial Observation is Drawn from its unconditional Distribution." Working Papers 0602E. University of Ottawa. Department of Economics..
- 12-Johansen, Soren. (1988). "Statistical Analysis of Cointegrating Vectors", Journal of Economic Dynamics and Control Vol.12، ، pp (231–254).